

ملخص الدراسة

لقد عرف الفساد منذ القديم فهو من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ولكن بدرجات متفاوتة، فهو أوسع انتشارا في الدول النامية منه في الدول المتقدمة ومن بين هذه الدول النامية نجد الجزائر.

وللفساد أنواع عديدة من بينها الفساد الإداري الذي يعد من بين القضايا والمشكلات التي لا بد من معالجتها لم له من آثار سلبية على أداء الأجهزة الإدارية، وقد انتشر هذا النوع من الفساد في الأجهزة الإدارية بالجزائر، وهذا يعود لغياب قيم المساءلة والشفافية داخلها.

كما أنه أدى تغيير دور الدولة وزيادة أعبائها إلى ضرورة العمل على الانتقال من الأسلوب المركزي إلى الأسلوب اللامركزي، وذلك بهدف تقريب الإدارة من المواطن، فالجزائر تبنت نظام الإدارة المحلية منذ القديم، وزاد الاهتمام بها خاصة بعد إقرار التعددية الحزبية، حيث أقر المشرع مجموعة من القوانين التي تنظم عمل الوحدات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية، إلا أن عمل هذه الوحدات واجه العديد من العراقيل والمشاكل التي أثرت على أداء الجماعات المحلية وأضعفته ومن بين هذه المشكلات ظاهرة الفساد الإداري نتيجة انتشاره على المستوى الوطني أدى بالضرورة إلى انتشاره على المستوى المحلي.

ومن هنا طرحنا الإشكالية التالية في ظل تبني الدول لمفهوم الحوكمة، أصبح تطوير الإدارة المحلية حتمية على المجتمعات النامية لرفع قدراتها وإصلاح نظمها، في إطار ما يعرف بالحوكمة المحلية، ونتيجة انتشار الفساد الإداري وضعف قدرات الإدارة المحلية وفشل الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد في الجزائر وعليه فما هو دور الحوكمة المحلية أن في بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد في الجزائر؟

وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- تطبيق آليات الحوكمة المحلية يؤدي إلى بناء قدرات الإدارة المحلية ويقلص الفساد داخلها.

- يرجع ضعف قدرات الإدارة المحلية إلى نقشي ظاهرة الفساد الإداري داخلها، وعدم التجسيد الفعلي لسياسة اللامركزية.

- تدني مستوى الاعتماد على آليات الحوكمة المحلية، أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد .

محاور الدراسة المتمثلة في المحور الأول تناولنا فيه الاطار المفاهيمي للدراسة أما المحور الثاني تناولنا فيه واقع الإدارة المحلية في الجزائر أما المحور الأخير قد تناولنا واقع آليات الحوكمة في قانون الإدارة المحلية

وتوصلت دراستنا إلى:

- تدني الاعتماد على مبادئ الحوكمة أدى إلى زيادة الفساد، وكلما طبقنا مبادئ الحوكمة أدى ذلك إلى تقليص الفساد.

- كلما اعتمدنا على مبادئ الحوكمة أدى ذلك إلى زيادة قدرات الإدارة وبالتالي تحقيق تنمية إدارية، وهذا ما ينطبق على نظام الإدارة المحلية، فإذا كانت الهيئات المحلية تتمتع بالاستقلالية وتمارس مهامها بشفافية، وتخضع المسؤولين المحليين للمساءلة، وضمان مشاركة المواطن المحلي في الشؤون المحلية في ظل الديمقراطية وحكم القانون، فإن ظاهرة الفساد الإداري تكون منعدمة داخلها، أما الوحدات المحلية في الجزائر والتي تخضع لوصاية شديدة، وارتباطها بالمركزية أدى إلى منعها من روح المبادرة والقيام بمهامها كما ينبغي، ولا يمكن للمواطن المحلي مساءلة المسؤول المحلي، وتغيب فيها الآليات التي تتيح للمواطن المشاركة في صنع القرار المحلي، فإن ذلك أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري داخلها.

- كما أن الدولة الجزائرية في إطار إصلاح قانون الإدارة المحلية الأخير المتمثل في قانون البلدية والولاية الحالي أكد تراجع الجزائر في مجال الإدارة المحلية نحو إعادة تركيز السلطات المحلية في يد الموظفين المعنيين، وقلص صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة ودور المنتخبين المحليين، هذا يعد سببا في إضعاف قدرات الإدارة، وتورط المسؤولين المحليين في قضايا الفساد.

ورفعنا التوصيات التالية:

- بناء جهاز إداري محلي رشيد يكون بتأصيل الإدارة والانطلاق من فهم الأبعاد الحضارية والبيئية للمجتمع الجزائري.

- إصلاح الجهاز الإداري يتطلب إصلاح المواطن الجزائري من خلال تنشئة اجتماعية، واهتمام الأسرة والمدرسة بتلقين الفرد للأخلاق الحميدة، وذلك بالرجوع إلى القيم الدينية التي تجعل الضمير الإنساني هو المراقب الأول لتصرفاته.
- كما أنه يجب ضمان استقلالية القضاء في الجزائر، لما له من أهمية في مكافحة الفساد.
- ضرورة تفعيل إدارة وتنمية الموارد البشرية في تعزيز المساءلة والشفافية.
- تتطلب المساءلة تفعيل نظام الرقابة.
- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات.
- الإدارة السياسية ذات أهمية كبيرة لبناء نظام مؤسسي يشمل تطبيق استراتيجية بإجراءات واضحة وفعالة لتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.